سمات الثقافة المحلية الثبات والتغير في ظل ثقافة العولمة

د- فتحي امحمد العسكري.

عضو هيئة التدريس/ قسم الاجتماع

كلية التربية تيجي / جامعة الزنتان

مقدمة

إنّ الثقافة من الأمور التي يكتسبها الأفراد بالتعلم من مجتمعهم المحلي لأنها تمثل التراث الاجتماعي الذي يتراكم على مر العصور و يأخذ شكل التقاليد المتوارثة ، وإلى جانب ذلك هي حصيلة النشاط الاجتماعي للمجتمع المحلي بما يشملها من أساليب الحياة وأنماط القيم وما يتخذه الفرد في هذا المجتمع من أدوات ومعدات تسهل له سبل معيشته ، أي أنّها تحتفظ بكيانها ووجودها عدة أجيال، غير أن ما تتعرض له المجتمعات المحلية اليوم من اختراقات بفعل بعض التطورات العولماتية مما تسبب في تغيرات مفاجئة تؤثر في ظروفها العامة وتنعكس بالتالي على سمات الثقافة المحلية من حيث الثبات والتحول، أن الثقافة المحلية اليوم تواجه سيل من التغيرات التي شملت اغلب عناصرها متأثرة بالثقافات الغربية وذلك كان نتيجة لعدة عوامل ولعلها و أكثرها تأثيراً تلك المتعلقة بالعولمة ، فالعولمة اليوم متعددة الأبعاد منها ما هو ثقافي و اجتماعي ، وأعلامي وغيرها من الأبعاد التي كان له التأثير المباشر على سمات الثقافة المحلية ، فالثقافة المحلية لم تعد كما كانت في الماضي خاضعة لوسائل تقليدية في النقل و الانتشار بل أنّ وجود التكنولوجيا الاتصالية والتي جعلت من العالم قرية صغيرة ، حيث استطاعت هذه التكنولوجيا أن تسهل عملية الاختراق الثقافي عن طريق بث ثقافات مختلفة لشعوب مختلفة بوسائل تقنية حديثة تجعل من الصعب التصدي لمثل هذه الثقافات التي تمثل خرقاً لقيم وعادات مجتمعاتنا المحلية المتأثرة بثقافة العولمة بطريقة تتغير فيها هوية الثقافة المحلية لتأخذ بعداً عالمياً .

وعليه فان الثقافة المحلية اليوم متأثرة تأثراً قوياً بثقافة العولمة المصاحبة للتطور والتقدم في وسائل الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة ، لذلك فقد اعتمد الباحث أن تكون محاور البحث على النحو التالي.

- مشكلة البحث.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث.
- تساؤلات البحث.
- المنهج المستخدم في البحث.
- المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالبحث .
- الاتجاهات النظرية ودراسة سمات الثقافة المحلية في ظل العولمة .
- سمات الثقافة المحلية الهوية والخصوصية .
- عولمة الثقافة المحلية الانتشار والتكيف .
- أبعاد العولمة وثقافة المجتمع المحلي.

- مشكلة البحث.

أن ما تؤول إليه الثقافة المحلية اليوم من تهميش وغزو تجعلها غير قادرة على مواجهة ثقافة العولمة وما تحمله في طياتها من تغيير وتحويل في الهوية والشخصية الوطنية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية، أي تحويل وتغيير الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة من الاهتزاز والاعتراب في العلاقة الرابطة ما بين الفرد في المجتمع المحلي وبين ثقافته وتاريخه الوطني، وتحويل هذه العلاقة إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك، وبخاصة عندما تكون الثقافة المحلية هشة سهلة الاختراق من قبل تيار العولمة بكل أبعادها.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما مدى قدرت العولمة الثقافية الانصهار في بوتقة الثقافة المحلية واختراقها والتأثير على سماتها من حيث الهوية والخصوصية.

- أهمية البحث.

يعتبر هذه البحث ذا أهمية بالغة من حيث كونه يركز على نقطة هامة وأساسية يعتمد عليها بناء أي مجتمع من المجتمعات ألا وهي الثقافة، فالمجتمعات ذات الثقافة القوية تمتلك القدرة على التحول والتطور وتشكيل ذاتها بشكل يصعب اجتياحها من أي ثقافات أخرى مهما بلغت من التطور، أما المجتمعات المحلية ذات الثقافة الهشة الضعيفة فهي عرضة لتيارات ثقافة العولمة بكافة أبعادها ووسائلها.

- أهداف البحث.

- 1- التعرف على بعض التغيرات الحاصلة في عناصر الثقافة المحلية وذلك من خلال العولمة وإفرازاتها المتنوعة التي اخترقت بوسائلها حدود عناصر الثقافة المحلية وأثرت فيها..
- 2- التعرف لأهم العوامل المؤثرة في ثقافة العولمة وذلك من حيث الاختراق والانتشار والتأثير على الثقافة المحلية .
- 3- تحديد درجة تأثير أبعاد العولمة على بناء وسمات الثقافة المحلية.

- تساؤلات البحث.

- 1- إلى أي مدى استطاعت الثقافة المحلية المحافظة على سماتها في ظل تيار العولمة؟
- 2- ما هي درجة تأثير أبعاد العولمة على سمات الثقافة المحلية؟

- المنهج المستخدم في البحث.

يعد المنهج مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه. وبالنظر إلى الهدف الوصفي الذي يسعى إليه هذا البحث . فقد أعتمد الباحث المنهج الوصفي كأسلوب يمكن من خلاله وصف سمات الثقافة المحلية ومدى قدرتها على الثبات أو التغيير في ظل ثقافة العولمة.

- المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالبحث.**- ثقافة .**

"هو ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضو في مجتمع" (1) (عبد الهادي الجوهري: 1998، ص79)

- سمة ثقافية.

" تعرف السمة الثقافية باختلاف تعريف الثقافة ذاتها، ولكنها تمثل أبسط وحدات الثقافة، ويتفاوت حجمها طبقاً لاختلاف مشكلة البحث ذاتها. وهناك سمات مادية وأخرى لامادية مثل الأفكار والمعتقدات والعادات" (2) (محمد عاطف غيث: د-ت، ص114)

- ثقافة محلية.

هي الكل الذي يحمل صفات وخصائص لمجتمع محلي تتعارض مع صفات وخصائص المجتمع الحضري الحديث والمجتمع المحلي أو الشعبي على هذا النحو مجتمع بسيط، منعزل يسوده التجانس، وعند أعضائه إحساس قوي بالتضامن الجماعي... والسلوك السائد فيه من النوع التقليدي، والتلقائي، والشخصي، ولا يوجد فيه تشريع، ولكن الجماعة الأسرية هي وحدة الفعل الحقيقية، كما يسيطر كل ما هو ديني فيه على ما هو علماني، ويعتمد الإنتاج الاقتصادي فيه على المكانة أكثر من اعتماده على السوق وبالتالي لا يوجد فيه تقسيم عمل دقيق. (3) (محمد عاطف غيث: د - ت ، ص189)

- الثبات.

هو مصطلح يستخدمه المتخصصون في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى درجة الاستقرار، ويمكن التأكد من الثبات عن طريق مقارنة نتائج الدراسات التي يجريها أكثر من باحث واحد لنفس الظاهرة أو الموضوع. (4) (محمد عاطف غيث: د - ت ، ص381)

- تغير ثقافي.

" ويعرف بأنه أي تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو غير المادية عن طريق الإضافة أو الحذف ، أو تعديلاً لسمات أو المركبات الثقافية. ويمكن أن يحدث التغير الثقافي لعوامل متعددة، ولكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى ، أو التجديدات والمخترعات التي تدخل ثقافة معينه " (5) (محمد عاطف غيث: د - ت ، ص100)

- عولمة.

هي ظاهرة معقدة تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وتقدم تكنولوجي أنتجتها الظروف العالمية المعاصرة ولها أبعاد وتأثيرات على حياة الفرد والمجتمع (6) (سامي بركه: 2010، ص285)

- تمثل ثقافي.

هي أن تكتسب الثقافة إحدى الصفات المادية وغير المادية من الثقافات الأخرى نتيجة الاحتكاك الطويل و الاحتكاك يأتي من خلال طرق عديدة فقد يأتي عن طريق الحرب، أو الهجرة، أو عن طريق حركة العمالة وذلك بنقلها من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والعكس، من أجل التجارة والتبادل الفني ونشر الأفكار التي هي أصلاً مصدر لهذا الاحتكاك (7) (عدلي علي أبو طاحون: 1997، ص132)

- الاتجاهات النظرية ودراسة سمات الثقافة المحلية في ظل العولمة .

أ- نظرية التوازن الاجتماعي أو النظرية الوظيفية .

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ كافة العمليات الاجتماعية والعلاقات التفاعلية التي تقوم دخل المجتمع ، من خلال نسق علمي صارم ويشير (مالمينوفسكي) إلى أنّ أهم محددات الثقافة هو قانون البقاء ، فلا يمكن لأي نسق اجتماعي أن يوجد أو يستمر ما لم يشبع حاجات أعضائه ، ومن خلال هذا المفهوم يمكن تفسير الثقافة أو التغير الثقافي والاجتماعي من خلال ربط كافة أوجه التغير بمحاولة الإنسان المستمرة لإشباع حاجاته

البيولوجية المباشرة أو حاجاته المشتقة وهي الحاجات الثقافية ، وقد صنف مالمينوفسكي الحاجات الثقافية إلى أربعة :

- 1- الحاجات البيولوجية : كالمأكل والملبس والمأوى والدفء والجنس وغير ذلك.
- 2- الحاجات المشتقة أو الو سائلية : وهي الحاجات الاقتصادية والمعيارية والتربوية والسياسية .
- 3- الحاجات التكاملية : كالحاجة إلى العلم والمعرفة والدين وهي التي تحقق التكامل داخل النسق.
- 4- الحاجات الترفيهية : كالحاجة إلى اللعب والاستمتاع والتجمع ...إلخ

وهو يربط بين التغير وبين إشباع هذه الحاجات ، فلكل مجتمع نظام اجتماعي يتألف عند (مالمينوفسكي) من مجموعة من المكونات الثقافية هي الأعضاء أو الشخصيات وتتضمن (الأدوار والمراكز والسلطة) والقواعد والمعايير التي تحكم سلوك هؤلاء الأعضاء و الأنشطة التي يقومون بها ، وما يقوم به النظام الاجتماعي داخل المجتمع المحلي من أدوار ووظيفة ، إلى جانب الجهاز المادي الذي يستخدمه أعضاء المجتمع من الآلات وأدوات وغيرها ، وعندما يعالج بعض أنصار النظرية الوظيفية التغير الثقافي والاجتماعي فأنهم يستخدمون إلى جانب مبدأ الوظيفية مبادئ آخرين هما التطور والانتشار، حيث يشير (مالمينوفسكي) أنه لا يمكن أن يحدث أي تغير ثقافي سواء في شكل اختراع أو ثورة أو تغير عقلي معرفي أو ظهور نظام جديد من المعتقدات أو استعارة عناصر ثقافية من الخارج إلا لإشباع حاجات جديدة (8) (نبيل محمد توفيق السمالوطي: 1990، ص 147-148) نظراً لأنّ الثقافة متعلمة learned فهي مكتسبة وتعكس دوام واستمرارية الثقافة ، ولذلك يؤكد (بارسونز) بأنّ الثقافة تتميز عن انساق الأفعال الأخرى ، بأنها قابلة للنقل من نسق إلى آخر ، فهي تنتقل من شخصية إلى أخرى عن طريق التعلم ومن مجتمع إلى آخر عن طريق الانتشار وذلك لأنّ الثقافة تتضمن طرق التوجيه والتصرف(9) (محمد عبد الكريم الحوراني : 2008 ، ص188) ،

هذا وقد وصف (سور وكين) الأنساق الاجتماعية الثقافية بأنها تمر بنوع من (النمو) ولا يمكن أن نعتبرها سعيًا وراء تحقيق التوازن ولا هو تغيير وُلد الصراع فمع تغير قوة الدوافع الخلاقة في الثقافة يتغير إيقاع النمو في المراحل المختلفة التي يمر بها ذلك النسق، ويستعمل (سوروكين) مصطلح النمو بمعنى العملية الطبيعية الحتمية المستمرة ، بحيث يصاحب التغير الثقافي تغير العلاقات الاجتماعية أي (التغير الاجتماعي) وهو يرى على وجه العموم أنّ المجتمع يعيش في حركة دائبة تتذبذب بين المراحل الثقافية المختلفة وهي:

- 1- الثقافة الفكرية : وهي تلك الثقافة التي تسود فيها الأفكار .
- 2- الثقافة الحسية : وهي التي يلعب فيها التطور المادي الدور الحاسم .
- 3- الثقافة المثالية : وهي مرحلة وسط بين المرحلتين المذكورتين من مراحل التطور الثقافي ، التي يمكن أن نصفها بأنها (ثقافة رشيدة) وبهذا تتغير أشكال العلاقات الاجتماعية كجزء من أجزاء الثقافة ، ومع ذلك يلاحظ أنه لا يوجد أي نوع من التزامن بين تغير المظاهر الثقافية بعنصرها المادي ولا مادي ، فبعضها قد يتغير في نهج مستقل عن بقية عناصر الثقافة ، وان كانت جميعها تتفاعل ، وكل منها يؤثر في الباقي(10) (محمد الجوهري :2008، ص149) سواء بالانتشار الذي يحدث من خلال هجرة بعض السمات أو مركبات السمات الثقافية من ثقافة مجتمع إلى ثقافة مجتمع آخر، بحيث تصبح عناصر غريبة داخل الثقافة المستقبلية ، ولكن تتصور عملية الانتشار داخل عملية تفاعلية دينامية أوسع ، فالثقافة المستعارة تكتسب معنى جديداً ، وتؤدي وظيفة جديدة داخل الثقافة المستعيرة (11) (نبيل محمد توفيق السمالوطي :1990، ص 149)

ب- نظرية التخلف الثقافي أو التغير غير المتوازن .

يذهب (وليم اوجبران) إلى أنّ عملية التغير الاجتماعي تتضمن بالضرورة التغير الثقافي ، والثقافة من وجهة نظره تنقسم إلى قسمين ، قسم مادي وآخر لا مادي ، ويتضمن القسم المادي المباني والتكنولوجيا وكافة الأشياء المادية التي يستخدمها أعضاء المجتمع ، أما القسم اللامادي فيتضمن المعايير القيم والمعتقدات ، ويذهب إلى أنّ

التغير لا يتم بمعدلات متساوية أو بطريقة متوازية بين هذين القسمين ، فالقسم المادي أيسر وأسرع تغيراً من القسم اللامادي . ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغير في الثقافة المادية يعتمد على توالي الاختراعات ، وعلى سهولة اقتناع الناس بفائدتها وسهولة استخدامها وتجريبها ، يضاف إلى ذلك أن مجموعة من المعوقات التي تقف في وجه التغير في الجانب اللامادي من الثقافة هي :

- 1- الطبيعة المحافظة للشخصية الإنسانية وللثقافة . فالقيم والمعتقدات تصبح جزءاً من الشخصية نتيجة عملية التنشئة الاجتماعية .
- 2- باهظة التكاليف الاقتصادية للتغير اللامادي .
- 3- الخوف من الجديد .

4- أصحاب المصالح الخاصة الذين يحاولون إبقاء الأوضاع على ما هي عليه نتيجة لما تحققه لهم من منفعة .
والواقع أن هناك العديد من الباحثين في علم الاجتماع يناصرون هذه النظرية في صور متعددة ، (فكارل ماركس) يرى أن التغير في قوى الإنتاج (القوة البشرية والتكنولوجيا) يسبق التغير في علاقات الإنتاج وفي مقدماتها علاقات الملكية وأسلوب التوزيع ، ويذهب (رينيه موني) إلى أن الطبقات الدنيا أكثر ميلاً وتقبلاً للتجديدات التكنولوجية ، في حين إننا نجد أن أبناء الطبقات العليا أكثر ميلاً نحو تقبل التجديدات الفكرية الصادرة عن المجتمعات الأكثر تقدماً⁽¹²⁾ (نبيل محمد توفيق السمالوطي: 1990 ، ص 155-156) وحسب هذه الرؤية فإن مكونات ثقافة معينة يمكن أن تتحول إلى عناصر ثقافية مضادة لنمو والتطور في المجتمع ، استناداً إلى أن هناك ترابط عضوي بين عناصر ثقافة المجتمع ، وان عدم ملاءمة بعض العناصر الثقافية الجديدة لتقديم دور وظيفي إيجابي داخل إطار الحياة الاجتماعية ، وهنا ليس القول بأن العناصر الجديدة بشقيها المادي ولا مادي ، ذات دور سلبي في ذاتها ، إنما يكمن دورها السلبي حينما يؤدي انتشارها إلى حدوث تفكك في بنية المجتمع الثقافية التقليدية حتى لو كانت هذه البنية غير قادرة على نحو إيجابي لتلبية الاحتياجات بصورة أفضل⁽¹³⁾ . (تقرير التنمية البشرية: المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 545)

أن الثقافة في حياة المجتمع المحلي قد تنطوي في الواقع على تشابك يبلغ حدت التعقيد ، بحث تبدو بعض النشاطات النامية متناقضة إلى حد ما ، فقد اتضح في بعض المجتمعات المحلية أن هناك أسر لا تزال تستخدم أساليب تربية الأطفال التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت فيه الأساليب السيكولوجية الحديثة منتشرة ، فضلاً عن سيطرة استخدام مبدأ الحرية الاقتصادية بالمعنى الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر ، وهكذا فإن هناك ضرباً من الانتظام في التغير الاجتماعي ، فعلى سبيل المثال كان تقبل أفراد بعض المجتمعات المحلية للاختراعات والمستحدثات المادية أسرع من تقبلهم للأفكار المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية كالعلاقة بين الزوج والزوجة ، وبين الآباء والأبناء ، وبين الطبقات الاجتماعية مما يدل هذا على فكرة التخلف الثقافي عند اوجبران⁽¹⁴⁾ (نيقولاتيماشيف : 1980 ، ص 324) . فالمجتمع المتغير يواجه بصعوبات متعددة ، وخاصة في التنظيم الاجتماعي الذي كان مناسباً لتوازنه السابق قبل أن يتغير ، وقبل أن يأخذ بسياسة جديدة ، ولذلك يجب على الباحث الاجتماعي أن يتعرف على السرعة النسبية لتغير أجزاء المجتمع والثقافة ليتعرف على الأقسام المختلفة ويحاول أن يعيد تنظيمها أو بنائها ليسير سرعة التغير في الأقسام الأخرى .⁽¹⁵⁾ (محمد عاطف غيث : 1982 ، ص 125)

- سمات الثقافة المحلية الهوية والخصوصية.

عادة ما يتسم المجتمع المحلي بعلاقات اجتماعية تربط بين أفرادها وينتج عن هذه العلاقات والروابط مجموعة من النظم والمؤسسات التي تفي بأحتياجات الأفراد ، كما تظهر مجموعة من الأحداث والظواهر والعمليات الاجتماعية المختلفة ، ويستحيل أن تتم العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع المحلي دون ثقافة ، وهذا ما أكدت عليه نظرية التوازن الاجتماعي أو النظرية الوظيفية عند (مالينوفسكي) فالثقافة إلي جانب كونها مركباً

من العناصر العقلية والمادية تناقله الأجيال عبر الزمان ، فإنها أيضا مجموعة من المعايير التي بواسطتها يمكن إعطاء السلوك الإنساني هدفاً معيناً ، وهكذا لا يمكن أن نتصور مجتمعاً إنسانياً دون ثقافة مهما بلغ من البساطة أو التركيب والتخلف أو التقدم، فهي الوعاء الذي في إطاره يتحقق السلوك الإنساني وتتم فيه دورة الحياة الاجتماعية عبر الزمان والمكان⁽¹⁶⁾ (علي الهادي الحواث واخرون: 1995، ص344) وتحمل في طبيعتها عوامل تغيرها ، كما تتصف عملياتها بالاستمرارية إذ ليست العناصر الثقافية استاتيكية الحال ، بل تتصف بالدينامية ، وتشمل ثقافة المجتمع المحلي علي عموميات وخصوصيات .

ونعني بالعموميات السمات الرئيسية التي تسود المجتمع المحلي كله وتميزه عن المجتمعات الأخرى ومن ثم تعبر العموميات عن وحدة المجتمع المحلي ، وتتمثل العموميات في وحدة المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد واللغة المشتركة لهذه الثقافة بين أعضاء المجتمع المحلي الذي يحافظ عليها اشد المحافظة ، ويضع العقوبات علي كل من يتعدى عليها ، فهي سمات وثوابت ثقافية تعطي المجتمع المحلي تكامله وتماسكه واستمراره .

أمّا الخصوصية فهي الجوانب الوظيفية من سمات الثقافة يتخصص في كل جانب منها جماعة من المجتمع المحلي يقومون بإتقانها والاعتماد عليها في تقديم الخدمات للجماعة ، وتعتبر الخصوصية أساس تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الجماعة في المجتمع ولا تكون الخصوصية الثقافية ثابتة كالعموميات بل تتطور وتتبدل، ومن أمثلة الخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي ما يتميز به كل قطاع من قطاعات المجتمع من حيث المهارات والمعارف الفنية ، كما في الجماعات المهنية (الثقافة الحرفية ، الثقافة العمالية ، ثقافة الفلاحين) وانفراد الرجال ببعض قواعد السلوك دون النساء ، والآباء دون الأبناء وتؤدي الخصوصية إلي ظهور التباين والتفاوت في نوعية الحياة أو في أنماط السلوك أو السمات الثقافية التي تكون في حالة تفاعل وتأثير تبادلي فيما بينها من جراء ممارستها في مكان واحد أو أماكن متجاورة ومن ثم تحدث تغيرات مستمرة ، كما تتأثر الخصوصية الثقافية بالعوامل الداخلية مما يؤدي إلي الاختلاف عما اتفق عليه معظم أفراد المجتمع في مجالات التفكير والعمل وأنواع النشاطات المختلفة وظهور ما يعرف بالبدائل الثقافية وذلك على شكل أساليب جديدة في التفكير نتيجة لاحتكاك ثقافي مع مجتمع آخر⁽¹⁷⁾ (أحمد زايد ، اعتماد علام : 2006 ، ص141) أو نتيجة لانتشار العولمة الثقافية وما يتولد عنها من سمات ثقافة جديدة مغايرة لسمات المتعارف عليها في ثقافة المجتمع المحلي سواء كانت تتعلق بالعموميات أو الخصوصية الثقافية لهذا المجتمع والذي قد يتم من خلال الاقتباس الثقافي وفي هذه الحالة لا يكون المجدد هو ذاته مبدع العادة الجديدة بل هو الذي ادخلها بحيث تكون العادة جزءاً من ثقافة مجتمع آخر، و حيث يتوقف عامل الاقتباس على الاحتكاك لأنّ فرصة الاستعارة تكون مفقودة في حالة ما يكون المجتمع منعزلاً ،إلى جانب أنّه لا يحدث الاقتباس فقط من خلال الاحتكاك المباشر أو الذي يقع وجه لوجه بين حاملي الثقافات ، إنّما يمكن أن يتم بين ثقافات مجتمعات متباعدة مكانياً بواسطة العولمة والمتمثلة في استخدام اللغة المكتوبة أو المسموعة أو الصور المرئية ، وكذلك بوسائط أخرى كالغزو السياسي أو العسكري⁽¹⁸⁾ (سامية محمد جابر : 2003ص144) مما يمكننا أن نطلق عليه لفظ عولمة الثقافة المحلية أو بمعنى آخر لفظ غزو ثقافتنا المحلية التقليدية بثقافات استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبوسائط أو وسائل تكنولوجية حديثة.

- عولمة الثقافة المحلية الانتشار والتكيف .

يمكن القول أنّ العولمة الثقافية بدأت خلال السبعينات من القرن العشرين ومن ثم لا تزال الثقافية تمر بمرحلة التأسيس .

ومن تعريفات العولمة ثقافياً أنّها تشير إلى انتقال وتركيز واهتمام الإنسان من المحلية إلى العالمية ، بمعنى أن يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية وبروز مفهومات جديدة للهوية والمواطنة العالمية التي قد تحل محل المفهومات المتداولة في المجتمع المحلي البسيط ، وهناك من يرى بأنّ التحول الثقافي لا يعني تهميش الهوية

الوطنية للفرد بل أنها ستزداد رسوخاً وقوة في ظل العولمة الثقافية ، وأنّ الوعي بالبعد العالمي لا يعني إغفال الوعي بالمجتمع المحلي.

ومما سبق يمكن القول أنّ العولمة الثقافية توحد العالم في بوثيقة واحدة من التفاعل الاجتماعي والثقافي وتنقل من خلالها الأفكار و المبادي إلى المجتمعات الأقل وعياً والأكثر تأثراً بها متخطية للحدود الجغرافية باستخدام تقنية متطورة في مجال الإعلام والاتصالات والاختلاط الثقافي (19) (أحمد زايد ، اعتماد علام :2006،ص272) بهدف التركيز على الانتشار من خلال العمليات التي تنتج تماثلاً ثقافياً بين مجتمعات متباينة وذلك من خلال التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة ، وتتطور من خلال الانتشار وتتم هذه العملية ليس بين المجتمعات المصدرة للثقافات والمجتمعات المستقبلة لها فقد ، بل تحدث داخل المجتمع المحلي الواحد ، من خلال انتشار الخصائص الثقافية من جماعة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال نجد أن السود في الولايات المتحدة الأمريكية أول من اشتهر بموسيقى الجاز [gazz] وما لبثت أن انتقلت لمجموعات أمريكية أخرى وبعدها انتقلت إلى مجتمعات غير أمريكية ،

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية يشتمل فيها على بعض نواحي التطور أو التعديل للعناصر الثقافية التي يتم إرسالها للمجتمعات المستقبلة للثقافة وأنّ هذه التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار ، إمّا في عنصر أو في العناصر الثلاثة ، الشكل ، الوظيفة ، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية (20) (أحمد زايد ، اعتماد علام :2006،ص144) وفي هذه الحالة يعتبر المجتمع المحلي المجدد والمتأثر بالعولمة الثقافة هو فقط الذي يتبنى هذه الثقافة ويتكيف معها من خلال جماعته المكونة لنسيج الاجتماعي للمجتمع ، الجدير بالذكر أنّ الغالبية العظمى من عناصر معظم الثقافات ليست إلا محصلة لعملية الاقتباس ، ويتوقف ذلك على عامل الاحتكاك كما سبق ذكره حيث يبدأ القبول الاجتماعي لتبني الثقافة الجديدة بواسطة عدد صغير من الأفراد ، ومن هذه النقطة يمكن أن ينتشر إلى أن يصبح جزءاً من الثقافة الفرعية لأسرة أو عشيرة أو مجتمع محلي كله ، أو يصبح علامة مميزة لأشخاص ينتمون إلى جماعة مهنية معينة أو قرابية أو عمرية أو جماعة فئوية أخرى ، أو قد يصبح هذا العنصر الثقافي بديلاً يمارس على مستوى عام ، يشترك فيه كل أعضاء المجتمع المحلي ، وهنا يستخدم هذا المصطلح (درجات التشعب الثقافي) للإشارة إلى درجة القبول الاجتماعي (21) ، (السيد عبد العاطي السيد، سامية محمد جابر: 1998،ص283،284) الذي تم من خلال عمليات الانتشار الثقافي المفرط حيث يرى علماء الاجتماع والانتروبولوجيا أن هناك ثلاثة عمليات للانتشار الثقافي يمكن التمييز في ما بينها وهي :

- 1- الانتشار الأولي: والذي يحدث من خلال الهجرة بمختلف أنواعها سواء داخلية من الريف إلي الحضر أو خارجية من الدول الأقل تقدماً إلي الدول الأكثر تقدماً والعكس فينتج عن هذه العملية تغيرات ثقافية مختلفة بشقيها المادي والمعنوي.
- 2- الانتشار الثانوي : تتم هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي .
- 3- انتشار الأفكار : قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة أو نقل لعناصر تقنية ، إلا أنّها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة ، ومن أمثلة انتشار الأفكار ، الدعوة للحرية ، المساواة وحقوق الإنسان وما تنادي به عولمة التواصل الاجتماعي اليوم من أفكار وآراء وفلسفات تأثرت به ثقافات مجتمعات كثيرة (22) (أحمد زايد ، اعتماد علام :2006،ص144)

- أبعاد العولمة وثقافة المجتمع المحلي .

لقد أحدثت ثقافات العولمة المعاصرة طفرة وذلك من خلال الإعلام الدولي أو عالمية الاتصالات بحيث أصبح التعرض لوسائله جزءاً من نسيج الحياة اليومية للمواطن بما يمكن أن يحدثه من انعكاسات تتصل بإدراكه واتجاهاته وقيمه، مما ينعكس بذلك على قيم واتجاهات وقناعات المجتمع المحلي بأكمله ، وقد أدى التطور

السريع لوسائل العولمة بما تشمله من وسائل الإعلام بمختلف أنواعها إلى اتساع رقعتها وتزايد تأثيرها في تشكيل الملامح الحضارية للمجتمع وبروز خطورة الدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية ، حيث لم تعد العولمة مجرد نشر لأفكارها وابتكاراتها بل أصبحت من الأدوات والعوامل المؤثرة في أفكار واتجاهات وسلوك مؤيديها من أفراد المجتمع المحلي ، وتوطيد وترسيخ أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، ويذهب الكثيرون إلى أن أبعاد العولمة بمختلف أشكالها أدت إلى تغيرات قيمية واسعة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية وهذه التغيرات واسعة النطاق يترتب عليها ما يسمى صراع القيم بين مختلف الثقافات سواء داخل البلد الواحد أو بين مختلف بلدان العالم⁽²³⁾ (محمد عبد البديع السيد: 2009، ص107)

ومن هنا يتضح أبعاد العولمة في التأثير على المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات الأخرى بكافة أبعادها الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، وفيما يلي سيتم عرضها بنوع من التفصيل .

1- البعد الثقافي للعولمة

أن التغير في القيم الثقافية تحدث عن طريق العولمة من اختراعات والانتشار ، والمهم أن نشير إلى دور ذلك في التغير الثقافي للمجتمع المحلي ، أن الثقافة المحلية لا تتسم بالجمود انما قد تمر الثقافة بعملية تغيير وتحويل لمرونتها وأن هذه العملية تمر بثلاثة مراحل حتى تصبح العناصر الجديدة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة ، وهذه المراحل هي : مرحلة تقديم العناصر الجديدة للمجتمع وتعريفه بها عن طريق الوسائل المتعددة ، والمرحلة الثانية هي قبول العناصر الثقافية الجديدة بعد أن تمر من المرحلة السابقة ، مع معرصة أصحاب المصالح و بعض أنصار الثقافة التقليدية للجديد بكل نجاح وسلام ، وأخيراً المرحلة الثالثة وهي التكامل والاندماج وذلك بعد مرورها بالمرحلتين السابقتين بنجاح⁽²⁴⁾ (عبد الباسط محمد حسن : 1982، ص481).

أن إضافة أنماط ثقافية جديدة يغير من مركز أعضاء المجتمع وأدوارهم وتالي هذه التغيرات البنائية تغيرات في القيم والقناعات الاجتماعية ، وذلك ما بين العادات المفروزة و بين متطلبات الموقف الجديد⁽²⁵⁾ (محمد عاطف غيث: 1982، ص120) ويرى (اوجبران) أن أشكال التأثيرات الاجتماعية للاختراعات مختلفة في الدرجة والنوع ، فاحد التأثيرات المصاحبة للاختراعات ذلك التغيير في نوعية الملابس التي يستخدمها الأفراد فهناك عدد كبير منهم تغيرت أشكال ملابسهم باختلاف طبقات المجتمع ، هذا إلى جانب أن للبعد الثقافي تأثير على أخلاقيات الأفراد وسلوكهم ، فمثلاً ظلت المرأة في المنزل لا تعمل ولكن بعد عدة سنوات تلاشت هذه السلوكيات وخرجت المرأة تعمل مما أدى إلى ظهورها في الشوارع و الأماكن العامة حيث كان لذلك أثر كبير في تغيير العادات والسلوكيات المرتبطة بالنواحي الأخلاقية⁽²⁶⁾ (عدي علي ابوطاحون: 1997، ص255) إن هذا أحياناً يؤدي إلى حدوث نوع من المواجه الثقافية بين تيارين وخطابين في الثقافة المحلية ، تيار الأصالة وتيار المعاصرة ، بالنظر إلى ارتباط فكرة المعاصرة بثقافة الأجنبي ، غير المسلم وما يعنيه ذلك الارتباط – في وعي النخب التقليدية – من عدم شرعية الأفكار التي تنهل من مرجعية الآخر ، وبالنظر أيضاً إلى ارتباط فكرة الأصالة – في وعي دعاة المعاصرة – بالتخلف عن ركب الحضارة والانغلاق على الذات وما يعنيه ذلك ، في نظرها من الحاجة إلى نقدها وتجاوزها . ولقد أنتج الاحتكاك الأيديولوجي بين التيارين مفردات عنف تراشق بها الفريقان ، فالأصاليون منحدرين من القرون الوسطى في نظر دعاة المعاصرة ، والآخرون متفرنجون و متغربنون في نظر دعاة الأصالة . وكان هذا النوع من الإدراك المتبادل يكفي كي يحمل كل فريق على التخندق في مواقفه الثقافية في مقابل الآخر في أفضل حالات التعايش بينهما ، أو أن يدفع الواحد منهما إلى التعريض بالآخر وتسفيه بضاعته الثقافية⁽²⁷⁾ (عبد الاله بلقزيز: 2007، ص149) من هنا ندرك أن العولمة قد لا تؤثر بواسطة وسائلها الإعلامية بنفس الدرجة على جميع أفراد المجتمع المحلي حيث تتدخل مجموعة من

العوامل الوسيطة مثل النوع - السن - المتغير الاقتصادي والتعليمي - النظام الأسري . كما أنّ الأفراد داخل الأسرة الواحدة لا يتأثرون بطريقة متجانسة ، بل تختلف طريقة التأثير من فرد لآخر طبقاً لما لديه من خبرات وتبعاً للفروق الفردية والقدرات العقلية⁽²⁸⁾ (لمياء البحيري: 2004، ص7) وينتج الاختلاف الاجتماعي من التأثير بالجانب المعياري للحياة الاجتماعية ، ويميل بعض علماء الاجتماع إلى أنّ الاختلافات الاجتماعية الناتجة عن درجة التأثير بالعلومة الثقافية تحدث تغيرات في القاعدة الاجتماعية والاقتصادية يتبعها تغيرات في العمليات الاجتماعية والمتمثلة في أنماط التفاعل الاجتماعي المتكرر لسلوك ، وتلعب هذه العمليات دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية ، بحيث تنمو وتتطور في الثقافة ، فالثقافة تحدد المعنى الاجتماعي لهذه العمليات والمتمثلة في التعاون ، التنافس، الصراع ، التوافق ، التكيف ، التنشئة الاجتماعية، وتحت تأثير غزو العولمة الثقافية قد تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية يتبعها تغيرات في هذه العمليات ، بحيث تنتزع من خلالها بعض عناصر الثقافة المحلية ، مما يسبب فقدان إرادي أو لاواعي للهوية الثقافية واستبدالها بهوية مستعارة ، ومن ثم تصبح الثقافة المحلية تحت غطاء من الحداثة تتسول من خلالها الثقافة ويحكم عليها بالاستجداء المستمر على أبواب الثقافات الأخرى ، ولهذا فإن غايات العولمة الثقافية هو أن يعيش المواطن ثقافتها وان يتبناها وتصبح جزءاً من ثقافته المحلية وأحد رموز التفاعل بين الأفراد في ممارسة الحياة اليومية ، وفي ضوء معطيات حياته الجديدة فالدول التي تستهدف عولمة ثقافة المجتمع المحلي عليها أن تستبعد بعض قيم المجتمع وثقافته التقليدية، التي لم ينجح الغرب في محوها ، والتي بدونها يصبح المواطن في المجتمع المحلي عرضة للسلبية والامبالاة التي تحدث اغتراباً يهدد هوية المواطن والثقافة المحلية ذاتها⁽²⁹⁾ (عفاف عبد لعليم إبراهيم ناصر : 1995، ص 75،76)

2- البعد الاجتماعي للعولمة.

عندما يتجرد المجتمع المحلي من ذاتيته الخاصة به يصبح مؤهلاً لاكتساب هوية جديدة أكثر اتساعاً و أوسع مدى وأكثر قبولاً عن الشخصية السابقة ، وهي في الوقت نفسه تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية ، إنّ هذا أدى إلى تحول فعال وملمس من الناحية الاجتماعية ، حيث اتجهت القوى الاجتماعية للمجتمع المحلي من تجمعات قبلية أو أسرية إلى تجمعات دولية وقومية وإقليمية ، أن العولمة من خلال بعدها الاجتماعي دفعت إلى قيام مجتمع عالمي أنساني بالغ الاتساع يستوعب كل البشر دون فروق في الجنس، اللغة ، العادات ،التقاليد⁽³⁰⁾ (محمد الفرجاني حصن: 2003، ص 59) ففي معظم مجتمعات العالم الثالث يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين في البناء الاجتماعي والقيمي، حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول أنّ للعولمة تأثير مباشر على النواحي الاجتماعية بحيث تتسبب في إحداث تغيير يتضمن التخلي بالضرورة عن بعض القيم وأنماط السلوك الاجتماعي التي كانت سبباً في التخلف واستبدالها بالقيم الجديدة المستمدة من المجتمعات المتقدمة وخاصة الغربية، أمّا الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أنّ التطور في النواحي الاجتماعية أمر مقبول ولكن ليس على حساب القيم التقليدية المتوارثة ، أنّ مثل هذا التصور ينتج عنه نمو غير متوازن في عنصري الثقافة مما قد يكون سبباً في التخلف الثقافي، كما اكدت عليه نظرية التخلف الثقافي أو النمو غير المتوازن عند (اوجيران) والذي كان من المفترض عمله في هذا الاتجاه هو تنقية التراث الثقافي من أجل استخلاص القيم الايجابية الموجه للسلوك الاجتماعي اتجاه التطور المرجو ، إن تطور قيم وسلوك أفراد المجتمع المحلي يجب ألا يكون تخريباً أو تأمركا⁽³¹⁾ (عفاف عبد لعليم إبراهيم ناصر : 1995، ص288) ينقل لنا من داخل هذه البوتقة الأفكار والمبادئ متخطية الحدود الجغرافية والسياسية باستخدام وسائل تقنية متطورة في مجال الإعلام والاتصالات والاختلاط الثقافي المتوقع بفعل آليات العولمة ، بحيث يكون للتفاعل الاجتماعي مردودات ايجابية أحياناً وسلبية أحياناً أخرى ، كما تتصف عملية نقل الأفكار والمبادئ بعدم المساواة بين من يمتلك آليات العولمة وكيفية استخدامها كطرف غالب ومن يخضع لها ولا يمتلك آلياتها مما ينجم عنها عدم المساواة بين الطرفين بحيث يفرض الطرف

الغالب ثقافته وقيمه على الطرف المغلوب وتخضع هذه العلاقة غير المتكافئة لأسس ثلاثة هي العنصرية، تحقيق الكسب، شيوع قيم الاستهلاك .

وفيما يلي عرض لأهم تأثيرات أبعاد العولمة اجتماعياً :

أ- من أبرز تأثيرات العولمة اجتماعياً الاتجاه نحو القضاء على الطبقة الوسطى واقتربها من حافة الفقر وتعتبر هذه الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، فضلا عن كونها الأساس القوى لأي مجتمع يتمتع بالقوى والقانون والمؤسسات

ب- زيادة حدة الصراعات ونشاط زائد للحركات الاجتماعية الداعية للانفصال والتحول نحو الديمقراطية ، أو للوقوف دون هيمنة الثقافة الغربية على أسلوب الحياة اليومية لأفراد المجتمع ، و ما يواكب هذه الحركات من تفاقم مشكلات اجتماعية وأحداث هزة الاستقرار الداخلي وذلك على الصعيد الأمني للمجتمع على وجه الخصوص.

ج- تفاقم مشكلات اجتماعية كال فقر والمرض وازدياد الفئات الاجتماعية التي تقع تحت هامش الفقر رغم الوهم الكاذب بتحقيق الرفاهية الاجتماعية للشعوب في ظل العولمة ، وإذا كان التقدم التقني المذهل أثنى مكاسب العولمة إذ يسمح بزيادة الإنتاجية في الزراعة والصناعة ، فإن من مساوي هذا التقدم ارتفاع نسبة البطالة وطرد العمال وتتحصر فرص العمل أمام القادرين على أداء العمل في المجتمع المتقدم أو النامي.

د- ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري واختلاط الأنساب وانفصال الأولاد عن محيط الأسرة بفعل التباين الثقافي والصراع بين الحداثة والتقليد وتصدير القيم المدمرة للتراث الأسري والقيم الدينية عبر الرسالة الإعلامية المرئية ، إضافة إلى التطور العلمي المذهل في مجال تطبيق الهندسة الوراثية في مجال الأجنة وإنتاج ولادات غير معرفة النسب⁽³²⁾ (أحمد زايد ، اعتماد علام :2006، ص274،276)

3- البعد الإعلامي للعولمة.

من أبرز العوامل المجتمعية التي قد تؤدي إلى الاغتراب الاجتماعي والتي يتعرض لها أفراد المجتمع المحلي ، بجميع أطيافهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال ذلك التيار الجارف الذي تبثه وسائل الإعلام والاتصال عبر شاشات التلفزيون وأجهزة الكمبيوتر هذا ويلاحظ أنّ الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية الجديدة والمتجددة لها أثرها الكبيرة على التغيير الاجتماعي ، منها تفشي استخدام الهاتف المحمول ، وتقدم وسائل الإعلام المختلفة عبر الأقمار الصناعية واستخدام العقل الإلكتروني وشبكة المعلومات في عصر الفضاء والتي جعلت من العالم قرية صغيرة تحت اسم (العولمة). كل هذا وغيره له آثار على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية وتغيير سلوك البشر⁽³³⁾ (حامد عبد السلام زهران : 2003، ص275)

لقد حاز تأثير وسائل الاتصال والإعلام على اهتمام كبير من الباحثين والمفكرين ، نظراً لكثرة استخدامه لدى أغلب الفئات العمرية من أبناء المجتمع المحلي وغيرهم من المجتمعات الأخرى ، ومدى سرعة تأثرهم بهذه الوسائل خشية أن يؤدي الانجذاب إليها إلى عزل الفرد اجتماعياً ، ومن ثم الانعزال عن الواقع ، أنّ الاستخدام المكثف لهذه الوسائل تجعلها تنافس التفاعل الاجتماعي والقدرة على التوافق الاجتماعي ، بحيث أصبح أفراد الأسرة الواحدة – إلى حد كبير – مجرد أفراد يعيشون تحت سقف واحد دون أن يربطهم حوار ، ولا تجذبهم مشاركات اجتماعية كالسابق تدعم أواصر المحبة بينهم وبين الآخرين ، مما يزيد الفجوة بينهم ويجعلهم يغتربون اجتماعياً .

أنّ خطورة وسائل البث العولماتية تتمثل في عدم وعي الأفراد بها وخاصة الفئات العمرية الشابة من أفراد المجتمع المحلي الذين ينقادون ورائها بسعادة بالغة فتتبدل قيمهم ومعاييرهم ، حيث أنهم سريعيو التأثير والانبهار بكل ما يعرض في هذه الوسائل من ثقافات وطرق عصرية للحياة ، بحيث ينعكس هذا كله على تشكيل خصوصياتهم الحياتية وذلك وفق ما يعرض عليهم ، مما يجعلهم يغتربون عن واقعهم ومجتمعهم⁽³⁴⁾ (وجدان

الميلودي: 2010، ص70) من خلال توطيد أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، يؤدي بدوره إلى تغير في بعض أجزاء البناء الاجتماعي ، وذلك كان نتيجة لتغير في القيم الثقافية والمعتقدات والإيديولوجيات .

أن ما تقوم به وسائل الإعلام من الضخ اليومي للأنباء من أجل تحقيق التأثير المتعمد على أفكار الأفراد وبالتالي ينعكس ذلك التأثير على سلوكهم وقيمهم وتخيالاتهم ومعرفتهم والتدخل في تكوين وجهات نظرهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتأثير على نمط حياتهم وثقافتهم ، أن أي تغيير اجتماعي مقصود لابد أن يصل إلى الناس عبر وسائل الإعلام ، إذ أنه لا يمكن أن يتم أي تغيير في المجتمع بمعزل عن استخدام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها والتي تعد من الأدوات الهامة والرئيسية في مخاطبة الناس ، وشرح ونقل تلك التغييرات الجديدة التي ستحدث في المجتمع وذلك في بنائه ووظائفه ليعرف كل فرد دوره ومكانته وفقاً لتغيير الذي سيطراً .

أن هذا يشير إلى أن البعد الإعلامي للعولمة يمثل البعد الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي ، وذلك لما يتم من خلال تلك الوسائل من عمليات تكوين الآراء و تغيير المفاهيم وأنماط السلوك وتثبيت القيم المرغوب فيها وتدعيمها كجزو من ثقافة المجتمع المحلي ذاته.⁽³⁵⁾ (محمد عبد البديع السيد: 2009، ص107، 108)

4- البعد السياسي للعولمة .

يظهر البعد السياسي للعولمة في التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يرى أنصار العولمة أنها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية منتقدين أي أسلوب آخر غير الأسلوب الغربي .

ويتمثل البعد السياسي أيضاً في صورة احترام كرامة الإنسان في الوقت الذي يبدو فيه البعد السياسي للعولمة من ناحية الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان بهذه الصورة من الناحية النظرية ، نجد من الناحية العملية على النقيض من ذلك تماماً، والدليل ما نجم عن الهيمنة الغربية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإصدار القرارات باسم الشرعية الدولية ضد الشعوب المقاومة لظاهرة العولمة من خلال حصارها وتجويعها⁽³⁶⁾ (محمد الفرجاني حصن: 2003، ص56) وبهذا تتميز العولمة السياسية بهيمنة عدد قليل من الدول على مؤسسات هذا النظام وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى من المجتمعات الأقل تطوراً وهذا يعني على خلاف الرؤى النظرية للعولمة فهي نظام غير ديمقراطي تسيطر فيه دول بعينها على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية ، من خلال ما تتميز به من سرعة في عملية الانتشار المعلوماتي والمكتسبات التقنية والعملية ، ويبرز في دائرة العلاقات الدولية دور العامل الخارجي في تحديد مصير المجتمعات المحلية لهذه الدائرة المندمجة وما تحتويه من دول المركز وهي مصدر التأثير السياسي والدول الهامشية التابعة والمتأثرة بهذه السياسة⁽³⁷⁾ (أحمد زايد ، اعتماد علام: 2006، ص260) أي أن العلاقة بين البنائين السياسيين الفوقي والتحتي ، يتم من خلال ما يقوم به البناء الفوقي من دور أساسي في التأثير على البناء التحتي وتوجيهه الوجهة السياسية التي تتلاءم مع إيديولوجيته وأفكاره السياسية ، وذلك من خلال ما تبثه من سموم بضخ سيل إعلامي سياسي على المجتمعات المحلية التي تمثل البناءات التحتية من اجل أن تتجاوز التخلف بعملية تنضيج عمديه يتم فيها تغيير نظام قائم لهذه البناءات بدلاً من إتباع منهج أو أسلوب النضج البطيء من خلال إصلاح الخلل في هذه النظم ، ونجد بين أيدينا الكثير من الأمثلة التي قفرت فيها قوى معينه جديدة على السلطة ، سواء ما يسمى بثورات اجتماعية أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، أو بمساعدة قوى خارجية لجعل البناء التحتي يتلاءم مع البناء الفوقي للسلطة بدعوة الديمقراطية والحرية الاجتماعية ، وعادة ما يكون مثل هذا الأمر محفوفاً بالمخاطر ، لأن الإنسان لا يستطيع أن يسير على يديه إلا لفترة محدودة جداً ، إذ أن الأمر الطبيعي هو أن يسير على قدميه ، وإلا فمصيره التعثر الذي يقود إلى السقوط ، ولقد سقطت أنظمة عديدة لأنها عجزت عن

تطويع الظروف الموضوعية غير الناضجة ، والتي في الأساس هي سياسة دول خارجية لإنهاء أنظمه قائمة بدعوة حرية وديمقراطية سياسية (38) (صبحي محمد قنوص: 2000، ص 250) أن كل تلك الظروف والعوامل سبب في ما يسمى أزمة المشروعية السياسية والتي تعاني منها الكثير من المجتمعات اليوم ، ولهذه الأزمة المصطنعة عناوين متعددة ، منها : أن السلطة أو (الدولة) لم تقم بمقتضى الشرعية الدستورية والديمقراطية ومن خلال الاختيار الشعبي الحر ولم تعد إنتاج نفسها من خلال آليات التمثيل السياسي والتداول على السلطة من قبل قوى المجتمع السياسي ،إنما قامت على الغلبة والاستئثار والاحتكار : مدنياً كان أو عسكرياً ، أو على أساس تغلب عصبية أهلية على أخرى ، ومنها أن العلاقة بين السياسي والديني في تكوين السلطة وفي نظام اشتغال الدولة ظلت ملتبسة على الدوام فجعلتها عرضة للاعتراض الاجتماعي والسياسي من هذه القوة أو تلك ، وفي الحالتين كان قيام سلطة أو دولة على هذا النحو سبباً لتنازع داخلي عليها ولاتهامها من مواقع سياسية مختلفة ،فهي علمانية عند الإسلاميين لأنها لم تقم بمقتضى أحكام الشريعة وهي عصبويه تقليدية عند العلمانيين لأنها قائمة على أسس طائفية أو عشائرية لا على علاقات المواطنة ، وهي مستبدة عند المعارضين المدنية لأنها تفتقر إلى قواعد الحياة الديمقراطية من حريات وتمثيل وتعددية حزبية (39) (عبد الاله بلفريز: 2008 ،ص158) كل هذه المصطلحات وغيرها ما هي إلا نتاج لبعدي سياسي عولمي . أوجد ظرفاً كانت سبباً مما تعاني منه اليوم مجتمعاتنا من انقسام اجتماعي وظروفاً اقتصادية صعبة ومن حادثة ثقافية سياسية غريبة عن مجتمعاتنا المحلية .

5- البعد الاقتصادي للعولمة .

يعد البعد الاقتصادي للعولمة ذات تأثير قوي على المجتمعات المحلية ويظهر ذلك التأثير واضحاً من خلال ارتباطها بأشكال تنظيم الإنتاج على المستوى المحلي أو الوطني وارتفاع مستوى التخصص والتركيز الصناعي ، فتطور تقسيم العمل وتشكيل وإنشاء فروع صناعية جديدة ، يؤثر على تطور المناطق المختلفة وعلاقاتها الاقتصادية المتبادلة ، أن سكان المجتمعات النامية قد بهرتهم العولمة الاقتصادية بما جلبته من تكنولوجيا متقدمة بمختلف أنواع إنتاجها كما أنهم ينظرون إليها على أنها حل لمشكلاتهم ، ولكن الشيء الهام الذي يبدو أن المجتمعات المحلية لم تجد له حلاً هو بعض النتائج السلبية المترتبة على توطين العولمة في مجتمعاتنا ، فقد قسمت هذه المشكلات إلى نوعين من المشكلات ، النوع الأول يتعلق بحماية الفرد والمجتمع من أخطار العولمة الاقتصادية التكنولوجية ، والنوع الثاني يتعلق بحرية الفرد والمجتمع ، ففي مجال النوع الأول يمكن القول بان العولمة الاقتصادية ببعديها الاقتصادي والتكنولوجي قد جعلت الكثير من السلع في متناول الإنسان وبأعداد تتزايد وبشكل مذهل يوماً بعد يوم ، وبقدر ما يعتبر هذا التطور السريع دليلاً على تقدم الإنسان في طريق تطويع الحياة لرغباته ، فان لهذا الاتجاه أيضاً مخاطره الكبيرة المتمثلة في الأضرار التي قد تنجم عن استخدام هذه المنتجات .

أن عدم وجود رقابة كافية على استخدام هذه التكنولوجيا تجعل حتى من الدواء مصدراً للداء بدلاً من أن يكون مصدراً لشفاء.

وفي مجال حرية الفرد والمجتمع فيمكن القول بان الكثير من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية قد سلبت حرية الإنسان والمجتمع مثل حق الاختيار ، إذ أن بعض المجتمعات المحلية في البلاد النامية تعمل على إحداث تغييرات تكنولوجية متقدمة في مجال العمل والتعليم والحياة الاجتماعية بصورة عامة ، والنتيجة هنا أن هذه التطورات قد تؤدي إلى سلب حرية الإنسان ، وبذلك يصبح المواطن ليس أمامه سوى ما يقدمه له التطور التكنولوجي من اقتصاديات السوق، و إذ حصل هذا فإن سعادة الإنسان قد ارتبطت بتكنولوجيا معينة وما تنتجه من سلع استهلاكية (40) (علي الحواث : 1981، ص 108-109)

وان دل هذا على شيء إنما يدل على تأثير العولمة بثقافتها المتجددة على ثقافة أفراد المجتمع المحلي من الناحية

الاقتصادية على حياتهم، فالثقافة تصبغ رؤية الأفراد وشخصياتهم وتوجهاتهم نحو كل جوانب الحياة ، وبالتالي نحو الجانب الاقتصادي في حياتهم ، فالثقافة تحدد لأعضاء المجتمع ماذا ينتجون وكيف ينتجون ، وأي العناصر الإنتاجية يستخدمون ، وأي الأدوات وأساليب الإنتاج أكثر تفضيلاً. كما تحدد الثقافة أيضاً أساس التوزيع وأساليبه ومؤسساته سواء بالنسبة لتوزيع الموارد أو الخدمات ، وتصبغ الثقافة الإطار القيمي والمعياري للتوزيع ، ومعايير الحق والعدل في التوزيع ، وبنفس المنطق تصبغ الثقافة طرق وأساليب وأنواع وأنماط الاستهلاك ، وباختصار تلعب الثقافة دوراً حيوياً في كل عناصر النسق الاقتصادي⁽⁴¹⁾ (تقرير التنمية البشرية: 2003، ص544) غير أن ما جلبته العولمة الثقافية اليوم من خلال بعدها الاقتصادي كان له التأثير بان أصبح الإنسان اليوم مستهلكاً أكثر مما ينتج و اتكالياً بدلاً من أن كان يعمل وينتج معتمداً على ذاته، إلى أن ما نجم من تطورات اقتصادية تمثلت في نمو التنظيمات الاقتصادية وذلك من خلال التخصص الدقيق وتقسيم العمل المتناهي والذي أصبح الإنسان معه في المجتمع يستشعر حالة من فقدان المعايير التقليدية للعمل والإنتاج ، والذي غير بدوره صورة المجتمع برمته ، وهذا ما دلل عليه (بولان)- polany بالوثائق ومع ظهور نظام السوق والقضاء على طوائف الحرفيين وتغيير نظام الإنتاج ، حدثت تغيرات هامة في تنظيم الإنتاج واتسعت الأسواق لتتجاوز حدود المجتمع المحلي ، الأمر الذي تسبب في رقي وضع التجارة وتنظيم أسواق المال وخلق هيئات متشابهة بعض الشيء للاتحادات المعاصرة ، ولقد أبرزت العولمة الاقتصادية هذه التطورات من خلال ظهور بورصة الأوراق المالية وأسواق المال ونظام البنوك الالكترونية .

وبالرغم من أن النتيجة الشاملة لهذه الأمور تبدو كأنها مجرد تغيرات طفيفة ، إلا أنها تغيرات جوهرية في الحقيقة إذ انهار نظام الحرفيين والإنتاج العائلي وأصبح عاجزاً عن التحكم في سلوكهم أو سلوك غيرهم ، وأصبح من الصعب التنبؤ بعالمهم الاجتماعي والشعور بالأمن معه ، وكان فقدان التضامن الاجتماعي بمثابة أحد المؤشرات على فقدان المجتمع المحلي لتماسكه التقليدي في كافة المجالات الأخرى ، والتي كانت مركزاً للقوة والتبات ، اجتماعياً واقتصادياً ، حيث هجمت من الداخل والخارج بواسطة عولمة اقتصادية تفككت معها الأنظمة الحرفية لتبرز أنظمة وقطاعات جديدة تعتمد على التخصص الحديث وتقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا المتطورة⁽⁴²⁾ (علي عبد الرزاق جليبي :د-ت ،ص41)

الخلاصة.

بعد الاطلاع والبحث نظرياً في سمات الثقافة المحلية ومدى قدرتها على الثبات في ظل ثقافة العولمة والتوصل إلى إجابات واضحة فيما يتعلق بتساؤلات البحث ، فقد توصل الباحث إلى إجابة نظرية واضحة فيما يتعلق بالتساؤل الاول، والذي أشار إلى مدى قدرة الثقافة المحلية المحافظة على سماتها في ظل تيار العولمة، لتتوصل إلى إجابة مضمونها . أن سمات الثقافة المحلية تتعرض في عصرنا هذا إلى حالة من الاهتزاز وعدم القدرة على الثبات مما يجعل من بعض عناصرها تتحول ، وذلك وفق التأثير العولمي للثقافة ، سواء في عمومياتها التي تسود المجتمع كله والمتمثلة في المعتقدات والعادات والتقاليد واللغة والممارسات المشتركة لهذه الثقافة ، أو في الخصوصيات والمتمثلة في الجانب المادي أو الوظيفي وهنا نعني المهارات والمعارف الفنية التي تمثل جزءاً من الخصوصيات الثقافية للمجتمع المحلي، كما في الجماعات المهنية سواء الحرفية منها أو العمال أو الفلاحين أو الصناعيين التقليديين أو غيرهم .

أن هذه التغيرات التي تلحق بعناصر الثقافة المحلية من خلال عملية الانتشار المبرمج لها من ثقافة العولمة والتي تعتبر بمثابة البوتقة التي تنقل من داخلها الأفكار و المبادي إلى المجتمعات الأقل وعي والأكثر تأثراً بها متخطية للحدود الجغرافية والسياسية باستخدام وسائلها التكنولوجية المتطورة في مجالات الإعلام والاتصالات والاختلاط الثقافي .

أمّا التساؤل الثاني والذي أشار إلى مدى درجة تأثير أبعاد العولمة على سمات الثقافة المحلية . لتتوصل إلى إجابة واضحة هي أن للعولمة الثقافية أبعادها المتنوعة في التأثير على الثقافة المحلية سواء من خلال بعدها الثقافي . المتمثل في إحداث تغييرات في القيم والقناعات المحلية ، الأمر الذي تنتزع من خلالها بعض عناصر الثقافة المحلية مما سبب فقدان إرادي أو لا واعي للهوية الثقافي واستبدالها بهوية مستعارة ، تجعل من المجتمع المحلي يتجرد من ذاتيته الخاصة به ويصبح مؤهل لاكتساب هوية جديدة أكثر اتساعاً و أقل تفاعلاً اجتماعياً وأكثر فردية بدعوة الحرية والديمقراطية الفردية الذي تظهره العولمة من خلال بعدها السياسي ويتم ذلك بتركيز العولمة المستمر والدائم لبعدها الإعلامي بكافة وسائلها ومنظماتها الإعلامية للبحث والعرض والتحليل من خلال تكنولوجيا متطورة بمختلف أنواع إنتاجها مما يجعل أفراد المجتمع المحلي ينظرون إليها على أنها حل لمشكلاتهم ، غير أن الذي لم تجد له المجتمعات المحلية حلاً هو بعض النتائج السلبية المترتبة على توطين العولمة في مجتمعاتنا ، وذلك من حيث حماية الفرد والمجتمع من أخطارها وسلبياتها وانعكاس ذلك على تصرفات الأفراد وسلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية داخل المجتمع .

التوصيات والمقترحات.

أ- التوصيات.

- 1- المحافظة على سمات الثقافة المحلية وعدم السماح بفتح المجال لتيار العولمة من اختراقها وتجاهلها .
- 2- حسن استخدام ما أفرزته العولمة من وسائل تكنولوجيا فرضت وجودها كجزء أساسي من حياتنا ، مع تجنب سلبياتها لكونها أداة لاختراق الثقافة المحلية .
- 3- يوصي الباحث بضرورة الانتباه لآليات العولمة ، الفضائيات والانترنت ، وغيرها من المواقع الالكترونية ذات التأثير القوي على أفكار وقيم واتجاهات أفراد المجتمع المحلي بما تبثه من برامج وأخبار تجعل من أفراد

المجتمع ينحرفون عن ثقافة الالتزام بمعايير الجماعة المتمثلة في الانتماء والمواطنة والتعاون ، إلى التأكيد على ثقافة قيم الحرية والفردية والعلاقات المصلحية .

ب- المقترحات .

1- يقترح الباحث ضرورة تكتيف البرامج التي عن طريقها تدعم سمات الثقافة المحلية سواء بالمهرجانات الشعبية أو الأمسيات الشعرية أو الرياضات التقليدية.

3- يقترح الباحث بضرورة وجود برامج إعلامية محلية تقوم أو تصلح ما أفسدته آليات العولمة من خلال برامج شبابية دينية واجتماعية توعويه .

الهوامش.

- 1- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط3 ، 1998 ، ص79.
- 2- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د- ط ، د- ت ، ص114.
- 3- محمد عاطف غيث : المرجع السابق ، ص189.
- 4- المرجع السابق ، ص381.
- 5- المرجع السابق نفسه : ص 100.
- 6- سامي بركة (2010 ، ص 285)
- 7- عدلي على ابوظاحون : في التغير الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط1 ، 1997 ، ص132.
- 8- نبيل محمد توفيق السمالوطي : قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر ، دار المطبوعات الجديدة ، 1990 ، ص147-148.
- 9- محمد عبدا لكريم الحوراني : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008 ، ص188.
- 10- محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2008 ، ص149.
- 11- نبيل محمد توفيق السمالوطي : قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص 149
- 12- المرجع السابق نفسه : ص155-156.
- 13- تقرير التنمية البشرية : المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص545.
- 14- تيقولا تيماشيف : ترجمة محمود عودة وآخرون ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، دار المعرفة الجامعية ، ط6 ، 1980 ، ص324.
- 15- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، ط2 ، 1982 ، ص125.
- 16- علي الهادي الحواث وآخرون : المشكلات الاجتماعية ، دار الكتاب الوطني ، بنغازي ، 1995 ، ص344.
- 17- احمد زايد ، اعتماد علام : التغير الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2006 ، ص141
- 18- سامية محمد جابر : علم الاجتماع العام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2003 ، ص145
- 19- احمد زايد ، اعتماد علام : التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص272.
- 20- المرجع السابق نفسه : ص144.
- 21- السيد عبد العاطي السيد ، سامية محمد جابر : أسس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص283-284.
- 22- احمد زايد ، اعتماد علام : التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ذكره ، ص 144.
- 23- محمد عبد البديع السيد : اثر القوات الفضائية على القيم الأسرية ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009 ، ص107 .
- 24- عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1982 ، ص481.
- 25- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي والتخطيط ، مرجع سابق ذكره ، ص 120.
- 26- عدلي على ابوظاحون : في التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ذكره ، ص 255.
- 27- عبد الإله بلقزيز : الدولة والمجتمع ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 2008 ، ص149

- 28- لمياء البحيري : الإعلام والأسرة في التراث العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، ط2 ، 2004 ، ص7.
- 29- عفاف عبد العليم ابراهيم ناصر : التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص75-76.
- 30- محمد الفرجانيححصن : افريقيا وتحديات العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط1 ، 2003 ، ص 59 .
- 31- عفاف عبد العليم ابراهيم ناصر: التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة، مرجع سابق ذكره ، ص 288 .
- 32- احمد زايد ، اعتماد علام : التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ذكره ، ص274-275.
- 33- حامد عبد السلام زهران : علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتاب ، ط6 ، 2003 ، ص275.
- 34- وجدان الميلودي : مجلة منارة البحوث الاجتماعية ، العدد الخامس ، إصدار اللجنة الشعبية العامة للشئون الاجتماعية ، 2010 ، ص70.
- 35- محمد عبد البديع السيد : اثر القنوات الفضائية على القيم الأسرية ، مرجع سابق ذكره ، ص107-108.
- 36- محمد الفرجاني حصن : أفريقيا وتحديات العولمة ، مرجع سابق ذكره ، ص56.
- 37- احمد زايد ، اعتماد علام : التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ذكره ، ص260.
- 38- صبحي محمد قنوص : دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، ط1 ، 2000 ، ص 250 .
- 39- عبد الإله بلقزيز : الدولة والمجتمع ، مرجع سابق ذكره ، ص 158.
- 40- على الحواث : نقل التكنولوجيا والمجتمع ، ط1 ، 1981 ، ص 108-109.
- 41- تقرير التنمية البشرية : المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ذكره ، ص 544.
- 42- على عبد الرزاق جلبي : المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، د - ط ، د - ت ، ص41.